الفصل الرابع

الوعي بالقانون وثقافة التبرع

لعينة من أسر المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف

للإتجار في الأعضاء البشرية

- تمهيد.
- أولا: الوعي بالقانون.
- ثانيًا: الوعي بثقافة التبرع.

تمهيد:

يناقش هذا الفصل قضية من القضايا المحورية في الفكر الإنساني على مدار تاريخه وهي قضية الوعي، لكن لعدم الخوض في التعريفات النظرية المختلفة لهذا المفهوم يمكننا تحديد ماذا نقصد بهذا المفهوم إجرائيًا في الدراسة الراهنة، وفي هذا الإطار يمكن القول إننا نسعى لمعرفة وعي عينة من قاطني المجتمعات العشوائية والشعبية المستهدفة والمعرضة للاستهداف، وكذلك الوعي بثقافة التبرع باعتبار أن الوعي يشكل مواقف واتجاهات الإنسان تجاه القضايا الحياتية المختلفة، فالوعي بالقانون وثقافة التبرع قد يكونان أحد آليات مواجهة ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

وسوف يتضمن هذا الفصل محورين رئيسين: الأول يناقش مدى وعي عينة الدراسة بالقانون المنظم لعملية التبرع، وإمكانية تنفيذ هذا القانون.

أما الثاني: فيناقش مدى وعي عينة الدراسات بثقافة التبرع، ومدى الاستعداد للتبرع بالأعضاء البشرية، ولمن يكون التبرع، وصفات المتبرع، وإمكانية ترك وصية بالتبرع بعد الوفاة.

أولاً: الوعي بالقانون

- نسعى من خلال هذا المحور من الدراسة للتعرف على مدى وعي سكان السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف بالقانون المنظم لعملية التبرع، وإمكانية تنفيذ القانون أو عدم تنفيذه.

١- السماع بالقانون:

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالسماع بالقانون أن نسبة٨٢,٧٪ من إجمالي العينة لم يسمعوا شيئًا عن القانون، مقابل نسبة ١٧,٣٪ سمعوا بوجوده.

وتعبر هذه النتائج على أن غالبية عينة الدراسة لم يسمعوا بالقانون وهو ما يتفق مع وعي وثقافة سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي، هذا السياق الذى يضم نسبة كبيرة من الأميين ومحدودي التعليم وبالتالي يستمدون معارفهم من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والتي قد تتركز في القضايا والموضوعات الترفيهية بعيداً عن القضايا السياسية والقانونية والثقافية العامة، وبالطبع تأتي حداثة القانون ضمن العوامل المؤثرة على إدراك المواطنين له، خاصة وأنه لم تسلط عليه الأضواء بشكل كاف حيث تمت المناقشة في مجلسي الشعب والشوري وهي الجلسات التي تلاقي اهتماماً في إطار النخبة والصفوة السياسية والثقافية.

- ابرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة السن بالسماع بقانون تنظيم التبرع بالأعضاء أنه كلما ارتفع السن كان السماع بالقانون أكثر حيث جاءت النسبة ١١,٢٪ للأقل من ٣٠ عاماً، مقابل ٢٢,١٪ للمرحلة العمرية بين ٣٠-٤٥ عاماً.

وتعبر هذه النتيجة عن وجود علاقة بين السن والسماع بالقانون، فكلما ارتفع السن زاد حجم العالمين بالقانون وهو ما يمكن تفسيره بحرص الأكبر سنًا على معرفة وسائل الضبط الاجتماعي والالتزام بها على عكس الشباب الأصغر سنًا فهم ينتمون إلى مرحلة عمرية تدفعهم إلى عدم الاهتمام بالقانون أو الالتزام به.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للسمع عن قانون يحكم عملية بيع الأعضاء البشرية

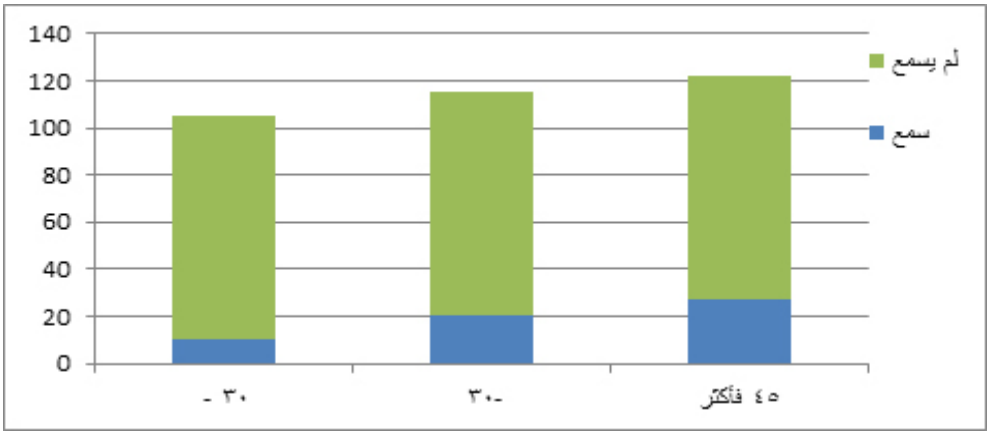

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والسماع بالقانون أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة السماع بالقانون حيث جاءت صفر٪ لمن يقرأ ويكتب، ونسبة ٤,٥٪ للأميين، ونسبة ٥٪ للابتدائي، ونسبة ١٨,٥٪ للإعدادي، ونسبة ٢١,٧٪ للثانوي، ثم نسبة ٣٩,٥٪ للجامعي.

وتعبر هذه النتائج عن وجود علاقة بين المستوى التعليمي والمعرفة بالقانون، فأصحاب المستوى التعليمي الأعلى تكون معارفهم أكبر بالقانون وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن الأكثر تعليمًا وثقافة أكثر اطلاعًا على مصادر المعرفة المختلفة والتي تمكنه أكثر من غيره بمعرفة القوانين.

توزيع العينة طبقًا للسمع عن قانون يحكم عملية البيع والتعليم

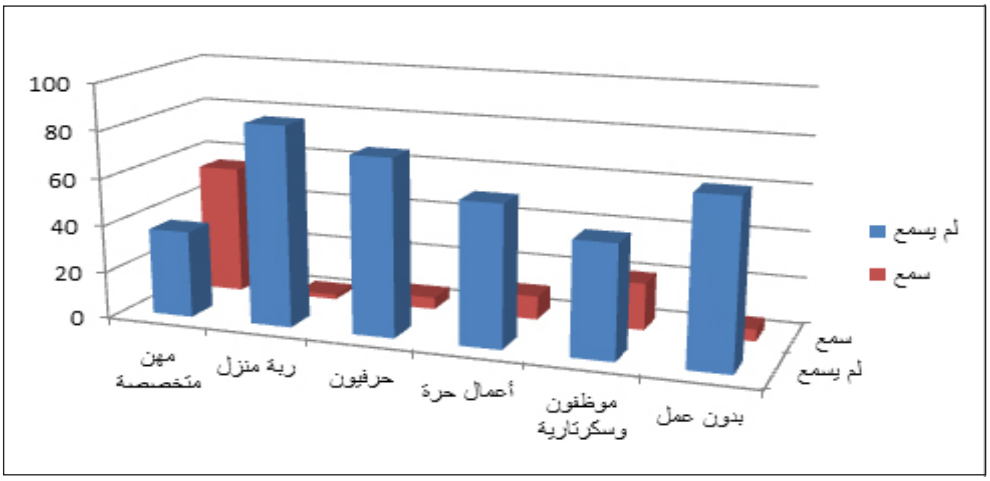

- وتوكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالعلاقة بين المهنة والسماع بالقانون أن أصحاب المهن المتخصصة حصلوا على نسبة ٥٤,٨٪ سمعوا بالقانون مقابل نسبة ١٢,٥٪ للحرفيين والعمال.

وتعبر هذه النتائج عن وجود علاقة بين المستوى المهني والمعرفة بالقانون، فكلما ارتفع المستوى المهني ارتفعت نسبة المعرفة بالقانون حيث يكون أصحاب المهن المتخصصة اكثر ثقافة وتعليمًا وبالتالي اطلاعًا على مصادر متعددة تسمح لهم بتحصيل قدر أكبر من المعارف، على عكس الحرفيين والعمال من محدودي الثقافة والوعي وبالتالي معارفهم أقل.

توزيع العينة طبقًا للسمع عن قانون يحكم عملية البيع والمهن

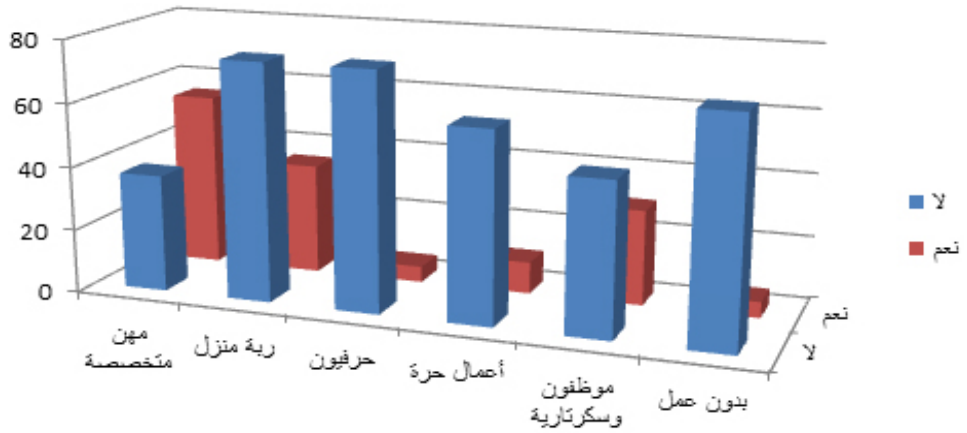

٢- إمكانية إنفاذ القانون :

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن من سمعوا بالقانون يرون عدم إمكانية تنفيذه بالضبط بنسبة ٩٨,١٪ مقابل ١,٩٪ يرون إمكانية تنفيذه.

وتعبر هذه النتيجة عن عدم الثقة بالقانون أو أنه ليس الحل لمشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية، فالعبرة ليست بوجود القانون بل بإمكانية تنفيذه في ظل مجتمع لا تحترم فيه الأغلبية القانون، بل إن كسر القانون والتحايل عليه يتم من قبل الكبير والصغير بغض النظر عن المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان لكن بالطبع دائمًا ما تكون نسبة التمرد ومحاولة الخروج عن القانون أعلى لدى سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي، لأن سكان هذا السياق يشعرون أن الدولة مقصرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وبالتالي يسعون إلى التحاليل على القانون وكسره في أحيان كثيرة إذا تعارض مع مصالحهم المباشرة.

٣- اسباب عدم انفاذ القانون:

- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من سمعوا بالقانون ويرون عدم إمكانية تنفيذه قد يرجع إلى أسباب مختلفة تأتي في مقدمتها التحايل

على القانون واستحالة الرقابة على تنفيذه بنفس النسبة وهي ٦١,٥٪، يليها أن القانون لا يحل أزمات الناس ومشكلاتها بنسبة٤٠,٤٪، ثم القانون لا يوفر للمريض العضو الذي يحتاجه بنسبة ٣٦,٥٪، ثم حاجة الناس أقوى من القانون بنسبة ٢٣,١٪، واخيرًا جاءت نسبة ٧,٧٪ في بند أخرى حيث أشاروا إلى إساءة استخدام السلطة وأنه حرام شرعًا.

وتعبر هذه النتائج عن واقع التعامل مع القانون في المجتمع بشكل عام ومجتمعات الدراسة بشكل خاص، فالتحايل على القانون وعدم وجود آليات رقابية لتنفيذه يؤدي إلى عدم جدواه، ثم يأتي عدم حل القانون لأزمات ومشكلات الضحايا كسبب آخر من أسباب عدم استجابة الناس له وبالتالي تنفيذه، ويقترب من ذلك عدم توفير بدائل أمام المريض المحتاج لهذه السلعة التي ترتبط بحياته سوف تجعله يخرق القانون ويسعى إلى عدم تنفيذه، إذن كل هذه الأسباب قد تتلخص في السبب الأخير وهو أن حاجة الناس أي (البائع – المشتري) أقوى من القانون، ولابد إذا كان المشرع يرغب حقيقة في الحد من ظاهرة الاتجار أن يضع كل هذه الأسباب نصب عينيه أثناء إعداده لمشروع القانون أو في محاولات تطويره مستقبلاً.

ثانيًا: الوعي بثقافة التبرع

نسعى من خلال هذا المحور من الدراسة الوصفية (الميدانية) للتعرف على مدى وعي عينة الدراسة بثقافة التبرع، ومدى الاستعداد لها ولمن يكون التبرع وصفات المتبرع، وإمكانية ترك وصية بالتبرع بعد الوفاة.

١- الموقف من التبرع

- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٧٦,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة يرفضون فكرة التبرع بعضو من أعضائهم، مقابل ٢٣,٧٪ يوافقون على التبرع.
- وتعبر هذه النتائج عن أن المجتمع المصري لازال يشهد جدلاً كبيرًا حول فكرة التبرع وهو ما انعكس بالطبع على عينة الدراسة في السياق الحضري

الشعبي والعشوائي الذي يحمل نفس خصائص المجتمعات التقليدية التي قد تنظر لعملية التبرع على أنها تصرف فيما لا يملكه الإنسان، وهذا بالطبع جزء من الموروث الثقافي الديني الذي تختلف حوله الآراء، لكن تلك النظرة التقليدية المسيطرة على غالبية مفردات عينة البحث لم تمنع من وجود ما يقرب من ربع العينة الذي يرى أن التبرع جائز، خاصة وأن التبرع يختلف عن البيع.

- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالاستعداد للتبرع بأحد الأعضاء أن نسبة ٤٥,٢٪ من أصحاب المهن المتخصصة على استعداد للتبرع مقابل نسبة ١٣,٣٪ من الحرفيين والعمال.

وتعبر هذه النتائج عن أن أصحاب المهن المتخصصة الأكثر تعليمًا وثقافة ووعيًا يكونون أكثر استعدادًا للتبرع على عكس أصحاب المهن الحرفية والعمال الأقل تعليمًا وثقافة ووعيًا، فهم غالبًا أصحاب ثقافة تقليدية تميل أكثر إلى اعتبار جسم الإنسان ليس ملكًا له وبالتالي لا يجوز له التصرف فيه، خاصة إذا كان بالتبرع، لكن إذا كان بالبيع فسوف يجدون لأنفسهم مبررات عديدة منها الفقر والحاجة الضرورية.

توزيع العينة طبقًا لمدى الاستعداد للتبرع بعضو من الأعضاء والمهنة

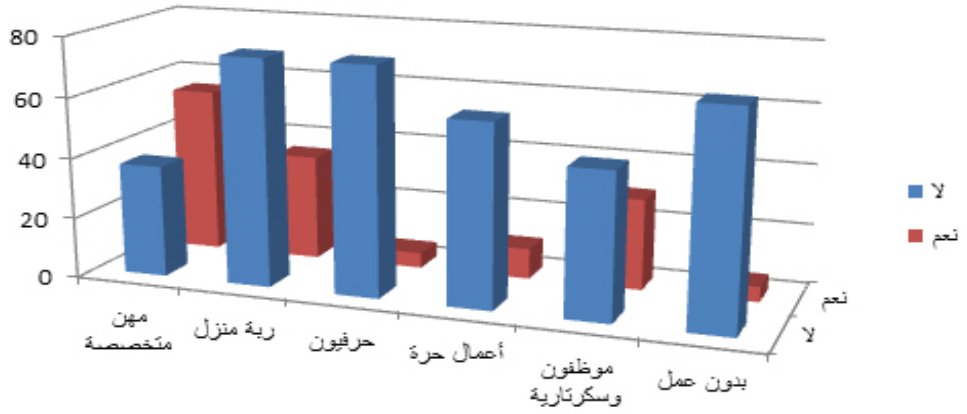

٢- أسباب رفض التبرع

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن أسباب رفض التبرع قد تمثلت في أن جسم الإنسان ليس ملكه وبالتالي يحرم التبرع به بنسبة ١,٥٤٪، يليها الخوف من الإصابة بنفس المرض بنسبة ٤,٤٢٪، ثم التعرض لمشكلات صحية بنسبة ٦,٣٧٪، ثم حياة الإنسان أغلى من أي مال بنسبة ١٠٪، ثم من العيب على الإنسان أن يتبرع بعضو من أعضائه بنسبة ١,٣٪، ثم لوم الأهل والجيران بنسبة ٦,٢٪، وأخيرًا الخوف من القانون بنسبة ٧,١٪.

وتعبر هذه النتائج عن السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي الذي تسوده الثقافة التقليدية التي تسودها علاقة جدلية حول حرمة جسم الإنسان هذا إلى جانب الخوف من المرض في ظل ظروف مادية سيئة لا تمكنهم من توفير تكاليف العلاج، وبالطبع هذا السياق الاجتماعي يضع في اعتباره العادات والتقاليد، لذلك تجد فكرة العيب والخوف من الوصمة الاجتماعية ولوم الأهل والجيران في ظل سيادة وسيطرة علاقات الوجه للوجه، لكن تتراجع أهمية القانون باعتباره وسيلة للضبط الاجتماعي أمام العرف والعادات والتقاليد.

٢- لمن يكون التبرع

وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأفراد العينة الذين وافقوا على عملية التبرع إلى أن تبرعهم هذا كان لأحد أفراد الأسرة بنسبة ١,٩٠٪، يليها لأي حد محتاج بنسبة ٥,٨٪ ، ثم لقريب بنسبة ٢,٤٪ ثم لأحد المعارف بنسبة ٤,١٪.

وتعبر هذه النتائج عن سيادة الثقافة التقليدية لدى سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي فالتبرع ليس باعتباره ثقافة إنسانية وإنما باعتباره واجبًا تحتمه الثقافة التقليدية تجاه أفراد الأسرة سواء كان أبًا أوأمًا أو أخًا أو أختًا أو أحد الأبناء، لذلك يمكن التأكيد على أن ثقافة التبرع بمعناها الحقيقي غائبة في سياق مجتمعات الدراسة سواء مجتمعات الاتجار أو المجتمعات المعرضة للإتجار.

٤- الاستعداد للتبرع:

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٥٪ من إجمالي عينة الدراسة يرون أنه ليس هناك أناس مستعدون للتبرع للغير، يليها نسبة ١٨٪ يرون إمكانية وجود أناس مستعدون للتبرع، وأخيرًا جاءت نسبة ١٧٪ يؤكدون على عدم معرفتهم إذا كان هناك أناس مستعدون للتبرع للغير أم لا.

وتعبر هذه النتائج عن أن ما يقرب من ثلثي عينة ا لدراسة لديهم قناعة بعدم وجود ثقافة التبرع في المجتمع المصري بشكل عام، خاصة إذا كان هذا التبرع للغير، وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع رفضهم أنفسهم لهذا التبرع باعتبار ثقافتهم هي ثقافة الأغلبية لأنهم يشكلون النسبة الأكبر داخل المجتمع المصري، وبذلك يمكن القول أن المجتمع المصري لازال يحتفظ بالثقافة التقليدية خاصة في سياقه الحضري الشعبي والعشوائي بالإضافة إلى السياقات الريفية والبدوية.

٥- سمات التبرع:

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من يرون إمكانية وجود أشخاص مستعدين للتبرع تكون صفاتهم حب الخير بنسبة ٦١,١٪، يليها أناس يضعون أنفسهم في موقف المريض بنسبة ٤٨,١٪، ثم أناس على قناعة بأن الأعمار بيد الله بنسبة ١٨,٥٪، وأخيرًا جاءت نسبة ١١,١٪ في بند أخرى حيث أكدوا على أنهم (ناس واعية ومتحضرة).

وتعبر هذه النتائج عن الأبعاد القيمية لدى من يقومون بعملية التبرع للغير، لذلك فقد جاءت قيمة حب الخير في المقدمة ثم وضع النفس محل الآخر وهي من الأبعاد الدينية حيث تشير القيم الدينية إلى أن تعامل الناس كما تحب أن يعاملوك به، ثم قيمة القضاء والقدر هي قيمة دينية وأخلاقية، فالأعمار بيد الله «لا حيلة في الرزق ولا شفاعة في الموت»، وهي من الموروثات التقليدية في المجتمع المصري بشكل عام وفي السياق الاجتماعي الشعبي والعشوائي بشكل خاص، لذلك جاءت أهم خصائص وصفات من يقبلون بالتبرع خصائص أخلاقية وقيمية، ومن اللافت للنظر أن عينة الدراسة رغم تمسكها بهذه القيم والأخلاقيات إلا أنها لم

تقبل التمسك بها في وضعية التبرع للغير وهو ما يعني التناقض والازدواجية داخل الشخصية المصرية في هذا السياق الاجتماعي الشعبي والعشوائي.

٦-التبرع بأعضاء المكفولين ومن تحت الولاية

- تشير نتائج الدراسية الميدانية إلى أن نسبة ٨٩,٣٪ من إجمالي العينة يرفضون التبرع بعضو شخص عزيز عليهم، ويكونون هم المسئولون عن التصرف في جسده بعد وفاته وذلك لإنقاذ إنسان مريض، مقابل نسبة ١٠,٧٪ يوافقون على التبرع.

وتعد هذه النتيجة طبيعة في سياق استجابات عينة الدراسة التي ترى أن جسم الإنسان ليس ملكه وبالتالي لا يمكن التبرع به للغير وتكون المسئولية أكبر إذا كان التصرف ليس في جسده هو لكن في جسد إنسان قريب منه وعزيز عليه، حيث تسود قيمة حرمة الموت في السياق الاجتماعي التقليدي في المجتمعات الشعبية والعشوائية وبالطبع هذا الموروث الاجتماعى يقف عائقًا أمام قبول سكان هذا السياق بفكرة التبرع.

- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة السن بالتبرع بعضو شخص عزيز بعد وفاته أن نسبة ٦,٧٪ يوافقون من الشريحة العمرية أقل من ٣٠ عامًا مقابل نسبة ١٣٪ في الشريحة العمرية بين ٣٠ – ٤٥ عامًا.

وتعبر هذه النتائج عن أن هناك علاقة بين المرحلة العمرية والموافقة على التبرع فكلما زاد السن زادت نسبة الموافقين على التبرع وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن التقدم في السن يمنح الإنسان قدرة أكبر على التفكير بالعقل بعيدًا عن العاطفة على عكس الشباب صغير السن الذي تغلب لديه العاطفة على العقل خاصة إذا كان الموضوع يخص شخصًا عزيزًا بعد وفاته.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم

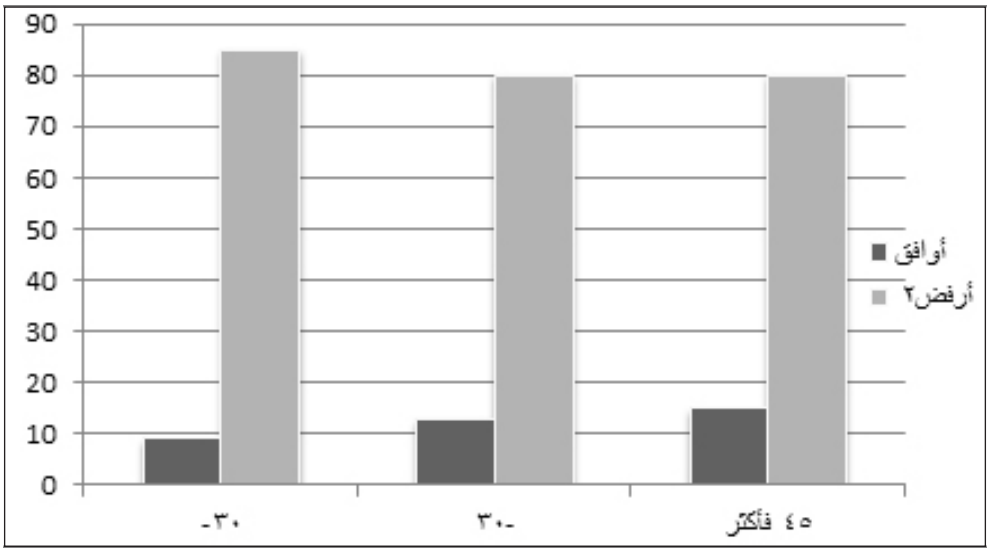

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالتبرع بعضو شخص عزيز بعد وفاته إلى أن نسبة الموافقين من الأميين ٢,٣٪ بمقابل ٢٥,٦٪ من الحاصلين على تعليم جامعي.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على بيع عضو شخص عزيز بعد وفاته والتعليم

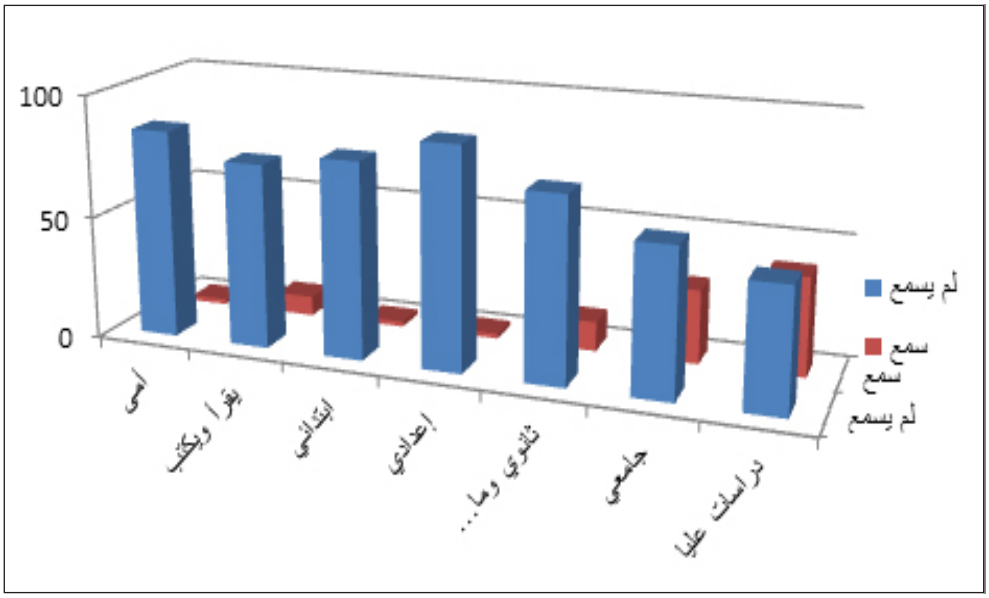

وهو ما يعني أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الموافقة على التبرع وهذا يؤكد أن التفكير العقلاني يرتبط بارتفاع مستوى التعليم والثقافة على عكس الأقل تعليمًا وثقافة حيث يرتبطون بأنماط تفكير تقليدية وعاطفية على حد تعبير ماكس فيبر، لذلك نجد أن غالبيتهم يرفضون فكرة التبرع بعضو شخص عزيز بعد وفاته، ويؤكد ذلك ويدعمه أن نسبة أصحاب المهن المتخصصة جاءت ٢٩٪ موافقون على التبرع، مقابل ٣,٣٪ من الحرفيين والعمال.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم والمهنة

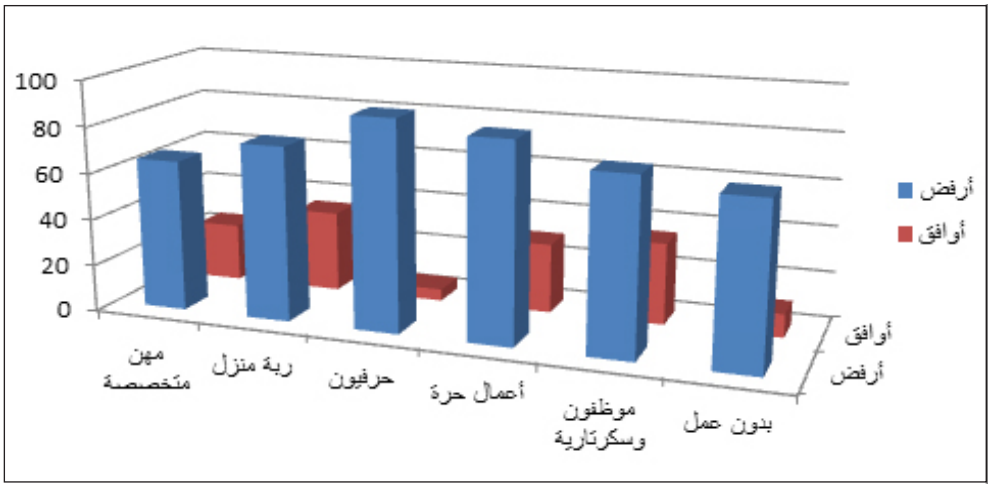

٧- أسباب الموافقة على التبرع بأعضاء المكفولين ومن هم تحت الولاية

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمن وافقوا على التبرع بعضو شخص عزيز بعد الوفاة أن أسباب موافقتهم تعود إلى عمل خير يبقى للميت بنسبة ٨٤,٤٪، يليها أن الحي أبقى من الميت بنسبة ٢٥٪، ثم دود الأرض بيأكل الأعضاء بنسبة ٦,٣٪.

وتعبر هذه النتائج عن الازدواجية في شخصية سكان هذا السياق الشعبي والعشوائي، فرغم اعترافهم بأن سبب الموافقة على التبرع يعود إلى سبب أخلاقي وهو عمل الخير للمتوفى إلا أن غالبية افراد العينة يرفضون فكرة التبرع ويصرون على التمسك بجوانب أخرى من الثقافة والموروث الشعبي الذي يحرم التبرع بجسم

الإنسان، ومن هنا يمكن التأكيد على أن الازدواجية في شخصية سكان هذا السياق نابعة من ازدواجية وتناقض تراثهم الشعبي فهذا الموروث والتراث الثقافي يحمل الشيء ونقيضه في ذات الوقت، بحيث يستطيع الشخص استحضار قيمة معينة إذا كانت في صالحه ويستبعدها تمامًا ويأتي بنقيضها إذا كانت في غير صالحه، مثال «اللي يعوزه البيت يحرم على الجامع» مع أن الجامع قيمة مقدسة تتقدم على باقي الأشياء باعتبار أن الآخرة والعمل لها مقدم على الدنيا الفانية.

٨- التوصية بالتبرع:

- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٨٧٪ من إجمالي عينة الدراسة يرفضون ترك وصية بالتبرع بأعضائهم بعد الوفاة مقابل نسبة ١٣٪ يوافقون على ترك وصية بالتبرع.

وتعد هذه النتيجة منطقية في ظل سياق عينة الدراسة الذي تسيطر عليه القيم التقليدية فلا زالت ثقافة التبرع تحتاج إلى تغيير في منظومة القيم التقليدية وبالطبع تغيير القيم يحتاج إلى فترات زمنية طويلة نسبيًا مقارنة بتغيير الجوانب المادية، هذا إلى جانب أن نشر ثقافة التبرع لابد أن يرتبط بتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان هذا السياق الفقير، فلكي يقتنع ضحايا الاتجار بعملية التبرع بديلاً للبيع لابد وأن تحل مشكلاتهم وأزماتهم المالية وتتوافر لهم فرص عمل تساعدهم على الحياة بشكل فيه حد أدنى من الإنسانية.

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة السن بالموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة أن نسبة ٩٪ يوافقون في الشريحة العمرية أقل من ٣٠عامًا، مقابل ١٦,٢٪ في الشريحة العمرية بين ٣٠ – ٤٥ عامًا.

وتشير هذه النتائج إلى أنه كلما تقدمت المرحلة العمرية زادت نسبة الموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة، وهو مؤشر يؤكد على أن معتقدات الإنسان ورؤيته ونظرته للحياة قد تتغير وتتبدل مع مرور الزمن، فالأكبر عمرًا يفكر أكثر

في الموت على عكس صغار السن فيكون تفكيرهم أكبر في الحياة، لذلك فإنهم يكونون أكثر اعتزازًا بأنفسهم على عكس الكبار الذين يكونون معرضين لأمراض ويعرفون أن هذا الجسد لا قيمة له مع مرضه ووهنه.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على التبرع بضو شخص عزيز بعد وفاته

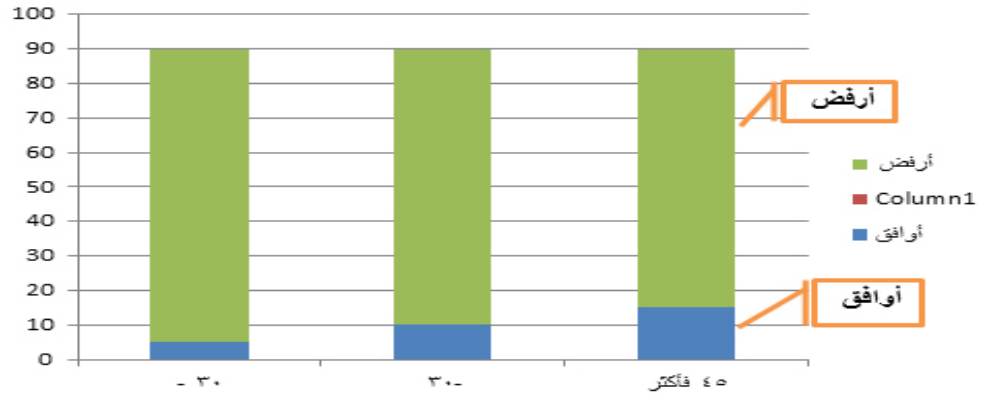

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة أن نسبة من يقرأون ويكتبون جاءت صفر٪، ثم ١,١٪ للأميين، ثم نسبة ٥٪ للابتدائي، ثم نسبة ١١,١٪ للإعدادي، ثم نسبة١٨,٥٪ للثانوي، ثم نسبة ٣٢,٦٪ للجامعي.

توزيع العينة طبة للموافقة على بيع عضو شخص عزيز بعد وفاته والتعليم

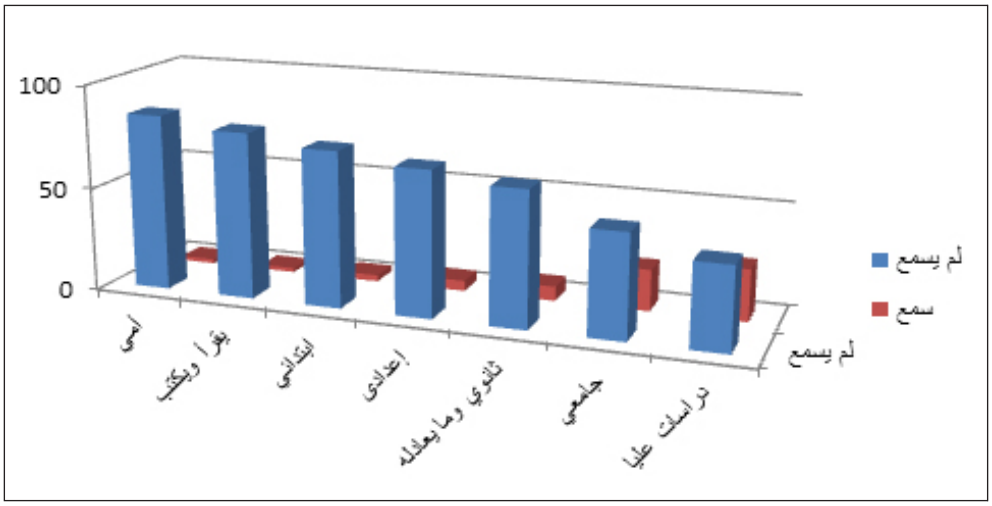

وتعبر هذه النتائج عن العلاقة الإيجابية بين التعليم والموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الموافقة، وهو ما يعني أن التعليم يؤدي إلى انفتاح آفاق التفكير العقلاني وبالتالي النظر إلى ما يحقق صالح الإنسانية بعيداً عن التفكير التقليدي والعاطفي الذي يحصر الإنسان في النظرة الضيقة التي لا تخرج عن ذاته، ويؤكد ذلك ويدعمه أن أصحاب المهن المتخصصة الأكثر تعليماً وثقافة ووعياً قد وافقوا على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة بنسبة ٢٩٪، مقابل ٤,٢٪ للحرفيين والعمال.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم والمهنة

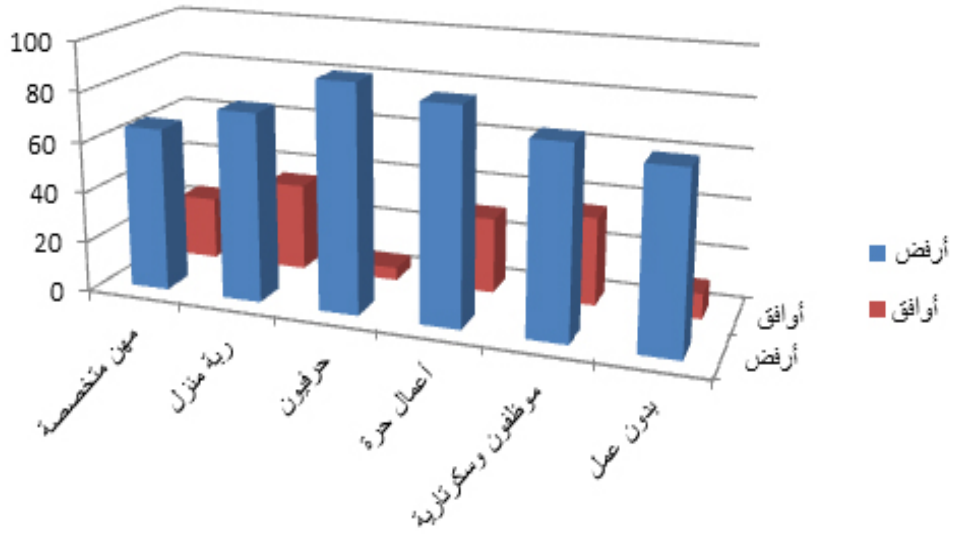

- وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدخل والموافقة على ترك وصية بالتبرع بعد الوفاة بعضو من أعضائه البشرية تبين أن الذين يوافقون على ذلك تتفاوت دخولهم على النحو التالي: أصحاب الدخول أقل من ألف جنيه بلغت نسبتهم ٨,٧٪، يليها أصحاب الدخول الذين تتراوح دخولهم ما بين ألف وألفي جنيه وبلغت نسبتهم ١٤,٣٪، ثم جاء بعد ذلك من زادت دخولهم على ألفي جنيه بنسبة ٢٢,١٪.

وتعبر هذه النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى الدخل والموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن فكرة التبرع قد تكون واردة لدى أصحاب الدخول المرتفعة على عكس فكرة البيع التي قد تكون واردة بشكل أكبر لدى الفقراء من أصحاب الدخول المنخفضة، وتتراجع لديهم فكرة التبرع لأنهم يشعرون أن الأغنياء يريدون أن يستغلونهم أحياءاً وأمواتًا، هذا بالطبع إلى جانب غلبة التفكير التقليدي لدى الفقراء حيث يجدون في التراث الثقافي ما يجعلهم يرفضون فكرة التبرع.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم والدخل